



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

دليل الاستثمار في قطاع الصيد بموريتانيا







السیچر
موریتانیا



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

دليل الاستثمار في قطاع الصيد بموريتانيا





معلومات عامة
عن دولة موريتانيا



بالإضافة إلى المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة، فضلا عن المقدرات المناخية المميزة لإنتاج الطاقات المتجددة بكميات كبيرة. وقد وصل معدل النمو الاقتصادي في موريتانيا إلى 5,6% عام 2019 قبل أن يسجل انكماشاً بنسبة 2,3% بسبب تفشي وباء كورونا، لكن النمو الاقتصادي للعام 2021 يتوقع أن يتجاوز 3%، مع مواصلة الصعود خلال العامين القادمين ليتجاوز 6% خلال العام 2023.



تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في منطقة غرب إفريقيا على مساحة 1,303,700 كم²، وتشكل نقطة وصل بين غرب وشمال إفريقيا، وتتميز بشواطئها الجذابة المطلة على المحيط الأطلسي بطول 754 كلم، كما تتوفر على مساحات صحراوية شاسعة تزينها الكثبان الرملية الساحرة والسلاسل الجبلية الشاهقة. ويبلغ التعداد السكاني لموريتانيا حوالي أربعة ملايين ونصف شخص، وتتوفر على مقدرات اقتصادية كبيرة من المعادن والمحروقات والثروة الحيوانية والسمكية



كما أصبحت موريتانيا نموذجا رياديا في المنطقة بعد نجاحها في تنظيم انتخابات رئاسية شفافة لتكريس التناوب السلمي على السلطة بين رئيسين منتخبين، وفقا لما تمليه القواعد الدستورية.



محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية



وتتميز موريتانيا من بين دول منطقة الساحل بالاستقرار الأمني والسياسي؛ فقد ضربت مثالا يحتذى في مجال القضاء على التطرف والإرهاب والتهريب من خلال وضع مقارنة أمنية اعتمدت على الجانب الفكري والسياسي من جهة وتعزيز المنظومة الأمنية والعسكرية من جهة أخرى.



دليل الاستثمار
في قطاع الصيد بموريتانيا

مقدمة





تتوفر موريتانيا على شاطئ غني بالمقدرات السمكية الجيدة والمتنوعة، ما جعلها ضمن مراتب التصنيف الأولى عالميا على مستوى الاحتياطيات السمكية وغازة وجودة الإنتاج، وتنوع العينات السمكية المتوفرة، بالإضافة إلى تميز وتحفيز ظروف الاستثمار المطبقة في هذا القطاع.

ويعتبر الصيد البحري أحد أهم القطاعات الإنتاجية إسهاما في تطوير الناتج الداخلي الخام، من خلال ضبط توازن الميزان التجاري ودعم الاحتياطيات النقدية، كما يساهم بشكل كبير في مجال توفير فرص التشغيل والأمن الغذائي.



وستتيح هذه الإجراءات للمستثمرين والفاعلين في قطاع الصيد استغلال الثروات السمكية الهائلة، بالإضافة إلى اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع، من أجل تجميع الإنتاج ورفع العائدات المالية للاستثمارات في هذا القطاع.

وقد استقطبت الثروة البحرية في موريتانيا عدة فاعلين دوليين من الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وتركيا وروسيا، بالإضافة إلى عشرات الشركات الوطنية والفاعلين والمستثمرين ومقدمي الخدمات المتعلقة بهذا القطاع.

وستتحدث بالتفصيل في هذا الدليل عن إمكانيات موريتانيا في مجال الصيد البحري وفرص الاستثمار في هذا القطاع ومدى توفر البنية التحتية اللازمة لذلك.

وتعول موريتانيا كثيرا على تطوير هذا القطاع في مجال التحول الاقتصادي وتحفيز الصناعات التحويلية وتجميع المنتجات الوطنية، وذلك من خلال إشراك الفاعلين في القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين والأجانب، لجلب مزيد من الاستثمارات وتحفيز أنشطة هذا القطاع الحيوي.





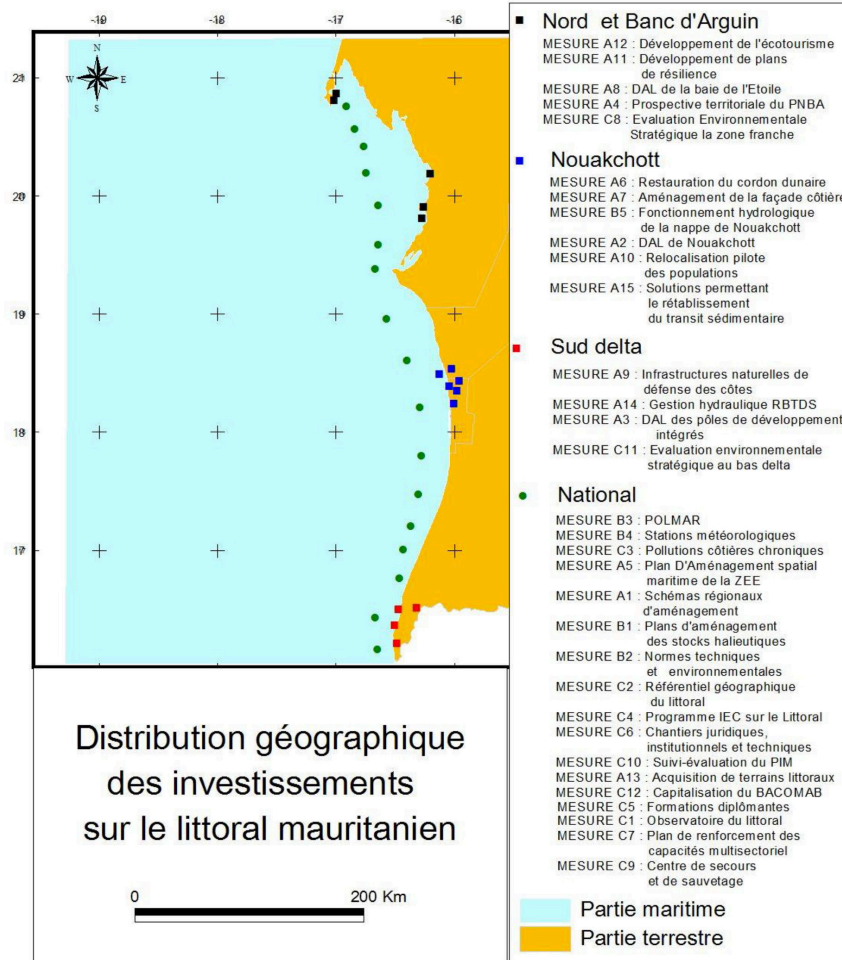
دليل الاستثمار
في قطاع الصيد بموريتانيا

إمكانيات موريتانيا في قطاع الصيد



كما تتميز هذه الشواطئ بوجود ثلاث محميات بحرية مهمة تساهم في تنوع وغزارة الثروة السمكية، وهي محميات الرأس الأبيض على الحدود مع المغرب ومحمية أرغين في المنطقة الوسطى قرب نواكشوط ومحمية جاولينغ قرب الحدود مع السنغال.

يمتد الشاطئ الموريتاني على المحيط الأطلسي على طول 754 كلم². من دلتا نهر السنغال إلى غاية حافة خليج الرأس الأبيض، مع حيازة منطقة اقتصادية خالصة تقدر بـ 200 ميل، مساحتها 234 ألف كلم مربع²، وتتميز بوجود جرف قاري فسيح غني بالموارد السمكية، وتبلغ مساحته 39 ألف كلم مربع².

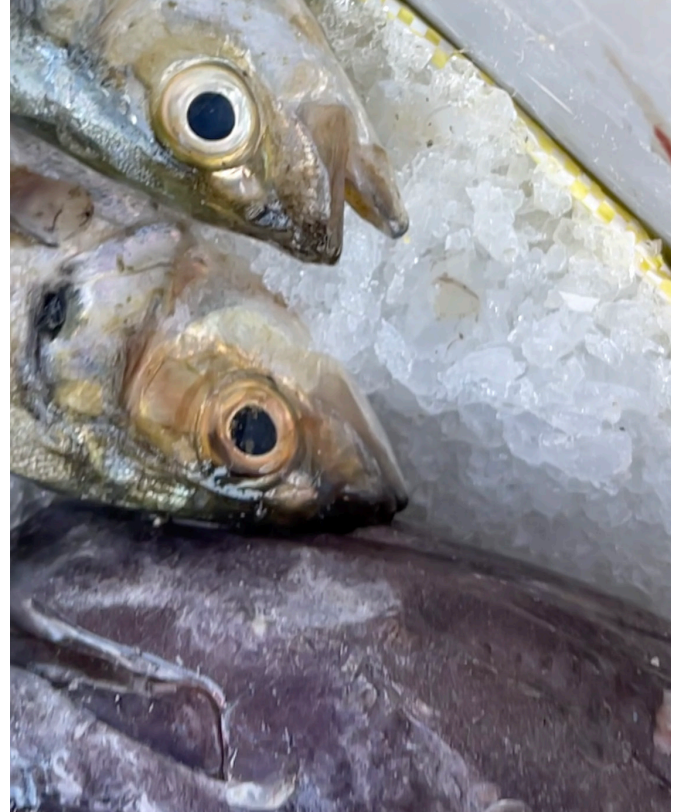


وتتوزع مناطق الصيد في الشواطئ الموريتانية إلى 6 مجموعات رئيسية، 4 منها مصائد للثروة السمكية القاعية، و2 للصيد السطحي، ويتم استغلال هذه المناطق من طرف أنشطة الصيد الصناعي والتقليدي، حسب النظم المسيرة للقطاع.

وبحسب الإحصائيات الصادرة مؤخرا، فإن حجم استغلال هذه الثروة لم يتجاوز حتى الآن معدل 1200000 طن سنويا، وهو ما يعني توفر فرص استثمار واعدة في هذا القطاع لصالح المستثمرين الخصوصيين الوطنيين والأجانب، خصوصا مع تطور الظروف العامة المحفزة للاستثمار خلال السنوات الأخيرة.

وقد مكنت هذه الثروة البحرية من استجلاب استثمارات وطنية وأجنبية كبيرة من أهمها العقود والاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين وإسبانيا والسنغال، بالإضافة إلى الاستثمارات التركية التي أصبحت تمثل جزء

ويقدر الاحتياط السنوي من الثروة البحرية في موريتانيا بـ 1874633 طن من السمك، تشمل أكثر من 600 عينة من الأسماك؛ من ضمنها 200 عينة ذات قيمة تجارية جيدة ويكثر الطلب عليها داخل الأسواق العالمية، ومن أهمها رأسيات الأرجل (الاخطبوط، الحباري، الحبار الرخوي)، والأسماك القشرية (الجمبري الشاطئي، جمبري الأعماق، جراد البحر، سرطانات الأعماق)، والأسماك السطحية.



A large fishing vessel is shown from a low angle, moving through the ocean. A massive, light-brown fishing net is being hauled up the deck, creating a large, conical shape. The net is secured with green and red ropes. The vessel's deck is yellow, and a black crane is visible at the top. The sky is a clear, vibrant blue, and several white birds are seen flying in the distance. The water is dark blue with white foam from the vessel's wake.

الإطار القانوني للاستثمار في قطاع الصيد



مكنت الإصلاحات القانونية الأخيرة من إنشاء ترسانة تشريعية جديدة متكاملة تجمع بين الحفاظ على الثروة السمكية وتطوير سلاسل القيمة، وتركز على منح مزيد من التسهيلات للمستثمرين في القطاع خصوصا في مجالات الولوج إلى القطاع وسرعة استيفاء المسار الإداري والحصول على الرخص والتصاريح اللازمة.

كما مكنت هذه الإصلاحات من تطوير أنظمة الرقابة في المجال البحري وطريقة استغلال الثروة السمكية ومدى ملاءمتها للنظم القانونية والاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص، وتم في هذا الإطار إنشاء

قوات خاصة لمراقبة السواحل وتأمينها وتنظيم دوريات بحرية واستخدام الوسائل التكنولوجية لمراقبة أنشطة الصيد.

هذا بالإضافة إلى إنشاء معاهد ومختبرات لمراقبة الثروة السمكية من أجل الحفاظ على أنظمة التكاثر وسلامة البيئة البحرية والحيلولة دون انتشار الأوبئة وتلوث الشواطئ جراء النفايات ومخلفات أنشطة الاستغلال والتصنيع.





دليل الاستثمار
في قطاع الصيد بموريتانيا

البنية التحتية لقطاع الصيد

خلال السنوات الأخيرة عملت موريتانيا على تطوير البنية التحتية الخاصة بإعاش قطاع الصيد مثل إنشاء وتطوير البنى التحتية في المدن الشاطئية وتحديث المدونات التشريعية وأنظمة الرقابة البحرية

البنى التحتية في المدن الشاطئية

عملت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة على إنشاء بنية تحتية مناسبة في مدينة نواذيبو، مدينة الصيد البحري، لتوفير المناخ المناسب للاستثمار وتمكين المستثمرين من ممارسة أنشطتهم اليومية دون عناء أو تعب.



وشملت هذه التجهيزات تقريب الخدمات العمومية والمصالح الحكومية عبر ممثلات في المدينة الشاطئية، فضلا عن التسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة وفقا لخصائصها الاستثمارية المحفزة. وتسعى المنطقة الحرة في هذا الإطار إلى خلق قطب اقتصادي يرفع الأساس مصالح قطاع الصيد وتطوير استغلال الثروة السمكية، وذلك بالاعتماد على خلق نظم خاصة ومعايير حديثة لتحفيز الاستثمار الأجنبي والوطني.

الموانئ البحرية

تتوفر الشواطئ الموريتانية على بنية تحتية متطورة، على مستوى الموانئ الأربعة المستغلة في مجال الصيد، على مستوى نواذيبو ونواكشوط ومنطقتي تانيت وانجاغو، وقد تم تجهيز هذه الموانئ بكافة التجهيزات اللازمة لتسهيل عمليات التفريغ والاستصلاح والتخزين والشحن. كما تواكب المصالح المعنية بشكل لحظي عمليات تحديث البنية التحتية في هذه المنشآت وتطويرها لتواكب المعايير العالمية المتبعة في هذا المجال، من أجل الاستجابة لطلبات المستثمرين والفاعلين في قطاع الصيد البحري.



جهات اتصال مفيدة

هيئة الصيد الإقليمية الفرعية (CSRFP)
www.spcsrp.org

البنك المركزي الموريتاني
www.bcm.mr

وزارة الصيد والاقتصاد البحري (MPEM)
www.peches.gov.mr

المعهد الموريتاني للبحوث الأوقيانوغرافية و الصيد البحري
www.imrop.mr



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE



دليل الاستثمار
في قطاع الصيد بموريتانيا



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

*** مرحبا بكم , في موريتانيا**

*** اهلا بك في بلدك**

تواصل معنا:
info-apim@apim.gov.mr